

الأحبائي المعقبة والمُشتركة

للأستاذ:
محمد بن الحسين كعراشي

التعريف بالوقف لغة واصطلاحاً

الوقف لغة :

الوقف لغة الحبس، يقال : وقف يقف وقفاً أي حبس يحبس حبساً، أما أوقفت فهي لغة شاذة⁽¹⁾ وحبس العين على ملك الواقف، أو على ملك الله...⁽²⁾.

الوقف اصطلاحاً :

قال الامام ابن عرفة رحمه الله : «الوقف اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاءه في ملك معطيه ولو تقديراً»

ومن هذا التعريف نفهم عدم امكانية بيع الوقف ولا هبته ولا إرثه وتبقى الفائدة في حدود المنفعة دون الانتفاع إلا إذ شرط، ويسري العمل بالوقف ما دام الموقوف على قيد الوجود.

أما ابن حجر العسقلاني في فتح الباري فقال : «إنه قطع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها وصرف المنفعة»

أما السيد سابق فأوجز وقال : «حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله».

الأصل في مشروعية الوقف

لم يكن أهل الجاهلية يعرفون الوقف وإنما رغب فيه الرسول ﷺ ودعا إليه وحبب فيه

(1) فقه السنة — المجلد 3 — صفحة 378 الطبعة 4 : 1403 هـ — 1983 م — دار الفكر بيروت

(2) المعجم الوسيط ج 2 ص 1046

برا بالفقراء وعطفا على المحتاجين فعن أبي هريرة أن رسول الله قال : «إذا مات الانسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»⁽³⁾ والمراد بالصدقة في هذا المجال الوقف.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : «من احتبس فرسا في سبيل الله إيماناً واحتساباً، فإن شبعه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسناً» رواه أحمد والبخاري رحمهما الله. ومن هذا الحديث الشريف نأخذ بالقياس ما يقدمه بعض المحسنين من مساعدات لوزارة الصحة أو المجالس البلدية ويتمثل إحسانهم في تقديم سيارات لنقل المرضى أو الموتى وتخصيصها للاسعاف.

هذا وتجب الإشارة إلى أن رسول الله هو نفسه أخذ بما شرعه الله تعالى في كتابه العزيز حيث قال : ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾⁽⁴⁾ ﴿إنا نحن نحيي الموتى ونكتب ما قدموا وآثارهم﴾⁽⁵⁾. وأعتقد أنه من المفيد أن أورد قوله لابن العربي رحمه الله وجدتها مسجلة في كتاب زاد المسلم الجزء الثاني صفحة 335.

قال ابن العربي : «من سعة كرم الله أن يثيب على ما بعد الحياة كما كان يثيب على ذلك في الحياة وذلك في ستة : صدقة جارية أو علم ينتفع به بعد موته، أو ولد صالح يدعو له، أو غراس، أو زرع، أو رباط، فللمرابط ثواب عمله إلى يوم القيامة خرج هذه الخمسة الأئمة وخرج السادسة الترمذي».

(3) رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي نقلاً عن فقه السنة ص : 378.

(4) سورة النمل — الآية 20

(5) سور يس — الآية 12.

ظهر بمثابة قانون رقم 83.77.1
بتاريخ 24 شوال 1397 (8 أكتوبر 1977)
في شأن الأحباس المعقبة والمشاركة

الحمد لله وحده

الطابع الشريف ويدخله
(الحسن بن محمد بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهورنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا بناء على الدستور ولا سيما
الفصلان 19، 102 منه
أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

الفصل الأول : يعتبر حبسا معقبا ما وقفه المحبس على أولاده ما تناسلوا ذكورا كانوا
أو إناثا أو هما معا أو على شخص معين وأولاده مع تعيين في كلتا الحالتين للدرجة
التي تملك ما تم تحبسه أو للمرجع الذي يؤول إليه.

يعتبر حبسا معقبا أيضا ما وقفه المحبس على أولاده ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثا
أو هما معا وعلى شخص معين وأولاده إلى أن ينقرضوا حيث يرجع الحبس إلى جهة
بر وإحسان سواء عينها المحبس أو سكت عنها.

يعتبر حبسا مشتركا ما وقفه المحبس على أولاده ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثا أو
هما معا وعلى جهة بر وإحسان في أن واحد.

يعتبر حبسا مشتركا أيضا ما وقفه المحبس على أولاده ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثا
أو هما معا وعلى شخص معين وأولاده وعلى جهة بر وإحسان في أن واحد.

الفصل الثاني : يمكن لمن أقام حبسا معقبا أو مشتركا أن يتراجع بإشهاد عدلين غير
أنه لا يمكن له أن يتراجع أبدا في الحصة المخصصة لجهة البر والاحسان في المحبس
المشترك.

الفصل الثالث : يمكن تصفية الحبس المعقب أو المشترك بمبادرة من السلطة المكلفة
بشؤون الأوقاف إذا تبين لها أن المصلحة العامة أو مصلحة المستفيدين تستوجب
ذلك.

الفصل الرابع : تتم التصفية في هذه الحالة وفقا لمقتضيات الفصول الآتية :

الفصل الخامس : تستحق الأوقاف العامة من كل حبس معقب أو مشترك تقررت تصفيته نسبة الثلث.

غير أنه إذا تعلق الأمر بدار يسكنها المحبس عليهم ولا يملكون غيرها، أو بأرض فلاحية لا تتجاوز مساحتها عشرة هكتارات وكانت هي المورد الوحيد الذي يتعيش منه المحبس عليهم، فلا ينوب الأوقاف العامة في هاتين الحالتين أي حصة.

الفصل السادس : إذا كان ورثة المحبس ما زالوا كلا أو بعضا على قيد الحياة، سواء كانوا هم المستفيدين وحدهم أو مع غيرهم، أو كان بعضهم مستفيدا أو بعضهم محروما، فلا يقسم الثلثان الباقيان إلا بين الورثة ذكورا وإناثا طبق الفريضة.

إذا انقرض ورثة المحبس، يقسم الثلثان الباقيان على المستفيدين من الحبس حسب الحصة المحددة لكل واحد منهم في رسم التحبيس.

يعتبر الحجب في هذه الحالة ملغى بقوة القانون ويستحق المحجوبون نصيب آبائهم في القسمة.

الفصل السابع : يعهد بإجراءات التصفية إلى لجنة خاصة يحدد تشكيلها ومسطرة عملها بمقتضى مرسوم.

يعتبر القاضي المكلف بشؤون القاصرين عضوا بقوة القانون في هذه اللجنة كلما تعلق الأمر بمستفيد قاصر تحت ولايته.

الفصل الثامن : ينشر هذا الظهير الشريف بمثابة قانون بالجريدة الرسمية.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

إمضاء الداوي ولد سيدي بابا

وزير العدل

إمضاء عباس القيسي

مفهوم الحبس المعقب من خلال الظهير الشريف

الحبس المعقب : بالرجوع إلى الفقرة الأولى من الفصل الأول نجد المشرع يحدد الحبس المعقب فيجيز للمحبس الوقف على أولاده وعقبهم مع التخصيص والتمييز بين الذكور والاناث أو عدم التخصيص أي يمكن للمحبس أن يوقف على الذكور. فقط أو على الاناث فقط أو. أن يجمع بين الاناث والذكور كما يمكن للمحبس أيضا أن يحبس على شخص معين فقط مع أولاده، ومعني هذا أن الحالة الأولى منفصلة تماما ولا تجتمع مع الحالة الثانية. ذلك أن الحالة الأولى تتعلق بأولاد الحبس ذكورا وإناثا مجتمعين في الشق الثاني ومميزين مخصصين في الشق الأول. أما الحالة الثانية فينفرد بها شخص واحد وأولاده.

ونلاحظ أيضا المشرع أعطى كامل الحرية للمحبس في تحديد الدرجة التي تملك ما حبس. والمقصود هنا بالتملك تملك المنفعة أو الانتفاع حسب ما اشترط، وليس القصد تملك الأصل لأن هذا ليس للمحبس أي الواقف ولا للموقوف عليه أي الحبس عليه وإلا آل الحبس إلى هبة والهبة نوع من الصدقة. وإذا تعلق الأمر بعقار أو منقول فهي تملك الأصل والثمرة للموهوب له من طرف الواهب وهي من الشروط المبطللة للوقف حسب رأي الأحناف.

على أن الحبس حر في تحديد الدرجة التي يصير إليها تملك المنفعة أو الانتفاع حتى إذا لم يوجد من يشمله الشرط آل الحبس حسب رغبة المحبس.

تعليق : إن المشرع استعمل كلمة «أولاد» وهذه الكلمة تفيد الجمع بين الذكور والاناث مصداقا لقوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾⁽⁶⁾ وزيادة في التوضيح وعدم الالتباس وضع المشرع أنه يقصد الذكور والاناث. وهنا يجب التنبيه إلى أن مصرف الوقف على الأولاد انقسم فيه العلماء على قولين :

القول الأول : وهو لجمهور العلماء حيث جواز الوقف على الأولاد.

القول الثاني : عدم جواز الوقف على الأولاد وعمدتهم في ذلك أن أحدا من الصحابة لم يفعله أي لم يوقف على أولاده، ناهيك أن الله سبحانه حدد لأولاد الانسان نصيب كل واحد فيما يتركه والداهما فكيف لنا أن نتجاوز حكما جاء من

السماء وتتحايل باسم الوقف والله يقول : ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين﴾ فغير القسمة حسب هوانا بالحذف والزيادة في الأنصبة تارة وبإقصاء الورثة كلهم أو بعضهم أو جلهم تارة أخرى ؟

ترجيح : قد توجد حالات خاصة يراعي فيها الآباء مصلحة الأولاد مثل وجود المغفل أو السفیه من بينهم فيضطر إلى أن يقف نصيبا معلوما يساعدهم على تجنب سؤال الناس في حالة الإفلاس، على أن يكون هذا العمل بنية التشجيع والخير بعيدا كل البعد عن نية إبطال قسمة الله في الميراث أو تحايل، كيفما كان نوعه، مثل حرمان الزوجة أو الاخوة والأخوات من الارث أو تقليص نصيبهم على حساب رفع نصيب بعض الأولاد بالوقف.

لذا أرى أنه من الواجب أن يتدخل قاضي المسلمين قبل إنشاء الوقف وقبل المصادقة عليه، بل وحتى إلغائه بعد المصادقة عليه إذا ثبت ما يبرر سوء نية الواقف وإلا أجاز الوقف وأقره بعد التحري وأمره على الله مصداقا لقوله جل جلاله : ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾ (7) ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾ (8).

أما الفقرة الثانية من الفصل الأول فبالإضافة إلى ذكرها للأولاد بنفس النص الذي ذكر في الفقرة الأولى نرى أنها أدخلت شخصا معينا مع الأولاد. وأجاز المشرع للمحبس ديمومة الحبس على المحبس عليهم إلى أن ينقضوا، وفي هذه الحالة يؤول الحبس إلى جهة من جهات البر والاحسان حسب رغبة المحبس إن عبر عن ذلك بالتعيين صراحة أو بعدم التعيين أي بالسكوت وكيفما كان الأمر فالحبس يؤول إلى جهة البر والاحسان.

تعليق : هنا لا بد من التذكير بأن المملكة المغربية مالكية المذهب حسب ما صرح به قائد الأمة.

وإن شروط الواقفين في نطاق المذهب المالكي يمكن حصرها كالتالي : إذا اشترط الواقف حرمان البنات فالشرط ممنوع وإذا وجد فقد اختلفوا إلى أقوال :

- 1) يفسخ الوقف وإن حازه الوالي عليه والمستحقون
- 2) يفسخ الوقف إذا لم يكن قد حيز وإلا يفسخ ولا يدخل البنات.

(7) سورة الزلزلة الآية 8

(8) سورة البقرة 167

- (3) يلغى الشرط ويدخل البنات وإن حيز.
 (4) يلغى الشرط ويدخل البنات إن كان لم يحز وإلا لا يدخلن ولا يلغى.
 (5) لا يفسخ ولا يدخل البنات إلا برضى الموقوف عليهم سواء حازوا الوقف أو لم يحوزوه.

من شرط حرمان البنات من الوقف ومن الاختلافات في المذهب المشار إليها أعلاه خرج المشرع بنظرة موحدة وأعطى كامل الحرية للواقف في أن يتصرف كما يشاء دون قيد إذ المفروض أنه أدري بالدوافع التي حملته على إنشاء وقفه بالكيفية التي عبر عنها ومن البديهي القول بأن القضاء يمنعه من اشتراط ما اشتمل على حرام أو سيؤول إلى حرام كوقف المال لشراء السلاح ومحاربة المسلمين ومن المأثور عن رسول الله أنه قال : «المسلمون عند شروطهم إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا». لقد كان المشرع المغربي محقا حيث سمح للواقف بأن يقصي أحد أولاده ذكورا أو إناثا أو أن يجمعهما في وقف واحد مع تحديد الدرجات أو بدون تحديد علما منا أن الوقف ليس هو الارث حيث الحكم من الله ولا مبدل لحكم الله.

مفهوم الحبس المشترك من خلال الظهير الشريف

يتبين لنا بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من الفصل الأول أن المشرع المغربي أجاز نوعا من الحبس سماه الحبس المشترك جمع فيه كلا من الحبس المعقب بالمعنى المتعارف عندنا في المغرب قديما والحبس المعقب كما تم توضيحه في الفقرة الثانية من الفصل الأول من الظهير الذي نحن بصددده وأضاف إلى هذه الأصناف ما كنا نسميه الحبس الخيري.

إذن الحبس المشترك هو ما تواجد فيه إما :

(1) أولاد الحبس ذكورا وجهة بر وإحسان

(2) أولاد الحبس إناثا وجهة بر وإحسان.

(3) أولاد الحبس ذكورا وإناثا وجهة بر وإحسان

أما الفقرة الرابعة من الفصل الأول من الظهير فأضافت عنصرا ثالثا إلى الأولاد وجهة البر والاحسان لذا يعتبر حبسا مشتركا أيضا ما وجد فيه إما :

(1) أولاد الحبس ذكورا وشخص معين وأولاده وجهة بر وإحسان؛ كل هؤلاء يمكنهم الاستفادة من حبس واحد أو أكثر مشتركين في المنفعة.

(2) أولاد الحبس إناثا وشخص معين وأولاده وجهة بر وإحسان؛ كل هؤلاء يمكنهم الاستفادة من حبس واحد أو أكثر مشتركين في المنفعة.

(3) أولاد الحبس ذكورا وإناثا وشخص معين وأولاده وجهة بر وإحسان؛ كل هؤلاء يمكنهم الاستفادة من حبس واحد أو أكثر مشتركين في المنفعة.

تعليق :

إن خطاب صاحب الجلالة أمير المؤمنين بتاريخ 9 يوليوز 1985 شجع المغاربة على إنشاء الحبس الخيري وذكرهم بفضائل الوقف في الميدان الاجتماعي والديني وبإعفاء المحبسين من ضرائب وواجبات التسجيل مما قد يذكي ويوقظ الهمم وما عرف عن أبناء المغرب إلا السخاء والعطاء بدون حساب، وقد أعطوا دماءهم وأرواحهم في سبيل إعلاء كلمة الله داخل الوطن وخارجه، فكيف لا يقدمون لأنفسهم ما سيجدونه غدا، قال تعالى : ﴿وَمَا تَنْفَقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلَمُونَ﴾ (9). إن الظهير يحمل عنوانا واضحا صريحا لا لبس فيه «الأحباس المعقبة والمشاركة» ومع هذا سادلي بدلوي وأسأل الله التوفيق في أمر الجهة التي يصرف إليها الحبس فأقول :

إذا كان الحبس على جهة البر والاحسان فهذا لا إشكال فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاحسان ما يراه الشرع إحسانا والبر ما يراه الشرع برا.

أما إذا كان الحبس على شخص معين، فهنا لا بد لنا أن نستوقف الحبس وتجب مساءلته عن الدوافع التي دفعت به إلى التحسيس على شخص معين وأولاده، فإذا ثبت لقاضي المسلمين أن هذا النوع من الوقف حاد عن قصد الشريعة الإسلامية وجب التذكير والتدخل عند التعنت والاستخفاف بشرع الله ونوع الحرية والحدود التي منحنا الله في صرف الأموال التي رزقنا من فضله. وكما قال رسول الله ﷺ : «من كان يومن بالله واليوم الآخر لا يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه» وبناء عليه لا بد من إشاره ولو وجيزة إلى عنصر القرية في الوقف واختلاف المذاهب في اشتراطها.

— المذهب المالكي : لا يشترط عنصر القرية في الوقف ولكن المطلوب المؤكد ألا يكون معصية وأقول هنا إن إعطاء المال لغير مستحق يعد تبذيرا والمعصية والتبذير من عمل الشيطان. والظهير الشريف لم يتعرض إلى عنصر القرية في الوقف مع العلم أن المملكة المغربية مالكية المذهب.

— المذهب الشافعي : لا يشترط عنصر القرية ويجب أن يكون في غير معصية.
 — المذهب الحنبلي : يشترط إنشاء الوقف على بر أو أمر بالمعروف مع إدخال الولد والأقارب والمساجد والكتب... والمقابر... إصلاح الطريق... وأهل الذمة.
 — المذهب الحنفي : شددوا في اشتراط الصدقة وأن يتمحض الوقف لجهة البر والقرية ولو مآلاً.

أن تكون قرية في نظر الشرع الاسلامي.
 أن تكون قرية في نظر الواقف⁽¹⁰⁾.

بعد هذا أذكر بحديث رسول الله «إذا مات الانسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له» وقد سبق ذكر هذا الحديث في عنصر مشروعية الوقف. ونأخذ منه كلمة صدقة جارية. وأوجه صرف الصدقة معروفة كما حددها القرآن الكريم والسنة.

إن البلاد في حاجة إلى : بناء السدود لدفع خطر المجاعة عن البلاد وفي حاجة إلى تعليم أبنائنا دينهم ولغتهم في بلاد المهجر حيث عمالنا يعيشون في بيئة تتخطفهم ببريقها الزائف المؤدي لا محالة إلى الكفر والالحاد والانسلاخ عن التراث والوطنية والثقافة والدين...

لذا أرى أن لا يكون الوقف فيما لا يرجع بالفائدة على المسلمين ولا يحقق الهدف المتوخى منه ولو أجازه بعض العلماء على اعتبار عدم وجود المعصية فيه، مع العلم أن هذا الواقف لا ينتفع من وقفه هذا لا في دينه ولا في دنياه. وهذا ما رجحه ابن تيمية — رحمه الله — حيث تكلم على الوقف على الأغنياء «وهذا من السرف والتبذير الذي يمنع منه، ولأن الله سبحانه وتعالى كره أن يكون المال دولة بين الأغنياء لقوله : ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾»⁽¹¹⁾ فمن شرط في وقفه أو وصيته أن يكون دولة بين الأغنياء، فقد شرط شرطاً يخالف كتاب الله، ومن شرط شرطاً يخالف كتاب الله فهو باطل، وإن شرط مائة شرط : «كتاب الله أحق وشرط الله أوثق»⁽¹²⁾.

(10) محاضرات الأستاذ السعيد بوركية بدار الحديث الحسنية بالرباط

(11) سورة الحشر — الآية 7

(12) فقه السنة جزء 3 صفحة 384 و 385

التراجع في الحبس

ينص الفصل الثاني من الظهير الشريف على أن الحبس يمكنه إلغاء الحبس والتراجع فيه أي إرجاع الثمرة إلى الأصل بعد انفصالهما حيث يصبح مالك الأصل هو نفسه مالك الثمرة بعد أن تخلّى عنها قاصدا الصدقة والوقف، مع استثناء واحد هو عدم امكانية التراجع في الجزء المخصص للحبس الخيري أي جهة البر والاحسان. إن هذا الفصل يثير قضية الوقف على وجه التأييد أو التحديد حيث اختلاف العلماء والمذاهب، وبالتالي الاختلاف حتى في نوع الوقف، وتبعاً لهذا فإن «أكثر الفقهاء على أن الوقف يكون على وجه التأييد وقد خالف في ذلك الامام مالك، والامامية من الشيعة، وقد رأوا أن الوقف يجوز أن يكون مؤقتاً»⁽¹³⁾

فهل كان المشرع مصيباً فيما أجازة للمحبس وما منعه منه ؟

أقول إذا كان الحبس أنشأ حبساً على وجه المنفعة أو الانتفاع بصفة موقوتة كما تشهد بذلك وثيقة التحبيس أي لفظ الحبس فلا إشكال في الأمر لأن القيد موجود ويجب التزام الطرفين به، خصوصاً الموقوف عليه. وهذه الحالة يشملها حتى الحبس الخيري، مثال ذلك : رجل يقف مداخل كراء عمارته أو محاصيل بستانه لمدة خمس سنوات على مسجد أو كتاب، حتى إذا انتهى الأجل انتهى الوقف، أما إذا لم ينص العقد على التحديد فمال محتوي وثيقة الوقف التأييد. إلا أن المشرع المغربي تشجيعاً منه للمحبسين الجدد مستقبلاً، وما تم تحبيسه قديماً وصاحبه على قيد الحياة ونظراً لما آلت إليه كثير من الأوقاف المعقبة حيث خاب ظن المحبس ولم يتحقق قصده في التقرب إلى الله رأى المشرع أن يأذن للواقف في التراجع عن وقفه دفعا للمفسدة أو سعياً وراء إبدال موقوف عليه بموقوف عليه ثان أكثر نفعاً منه وأكثر ثواباً، وهو عين الصواب. ذلك أن الرسول الكريم يأمرنا بتغيير المنكر حسب الاستطاعة، باليد أو باللسان أو بالقلب، ولا يعقل أن يرى المحبس ماله ينفق في غير ما يرضي الله ويبقى ساكناً مكتوف الأيدي، أما عن الاستبدال وكثرة الثواب فأسوق الحديث التالي عن سعد بن عباد رضي الله عنه أنه قال : «يا رسول الله إن أم سعد ماتت فأني صدقة أفضل⁽¹⁴⁾ قال : الماء فحفر بئراً وقال : هذه لأم سعد» وهكذا نرى أن الظهير سار مع المذهب المالكي في فصله الثاني.

(13) محاضرات في الخلاف العالي «الوقف» ص : 21 فضيلة الأستاذ السعيد بوركة (دار الحديث الحسنية)

(14) فأني صدقة أفضل أي أكثر ثواباً

أما كون الظهير لم يجز للمحبس التراجع فيما حبسه على وجه البر والاحسان فذلك لأن جهة البر والاحسان هي أصلا بر وإحسان ولا يمكن أن تكون إلا كذلك ناهيك أن الدولة نفسها هي الضامنة لهذا الوقف، وكلفت وزارة بعينها لتسهر على أعمال الخير المتوخاة منه وتحت المراقبة الفعلية والمباشرة لأمير المؤمنين. فيمكن للمحبسين الاطمئنان على الأحباس الخيرية لأنها بأيد أمينة وما على أصحاب النيات الحسنة الذين وسع الله عليهم بما منحهم من أموال إلا أن يسارعوا ويقدموا لأنفسهم قال تعالى : ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا﴾ (15).

وعلى كل حال فإن تراجع المحبس يمكن اعتباره نوعا وشكلا من أشكال تصفية الحبس يقوم به المحبس نفسه إن وجد، على أن هناك حالات أخرى يمكن للسلطة التدخل فيها لانتهاء الحبس وهو ما سنوضحه فيما يلي :

تصفية الحبس المعقب والمشارك

إن أمر تصفية الأحباس المعقبة والمشاركة فتح جدلا ليس بالهين بين المهتمين بالأحباس سواء القائمون عليها أو المنشئون لها والعلماء والطلبة، مما اضطر الدولة إلى اللجوء إلى الاستشارة أو — على الأصح — طلب الفتوى من المجالس العلمية والعلماء قبل اتخاذ أي تدبير قد يحدد — لا قدر الله — عن الشرع الاسلامي مصداقا لقوله تعالى : ﴿وشاورهم في الأمر﴾ وهذا هو المنهج السليم الذي سارت عليه المملكة المغربية حيث الرأي والاجتهاد فيما لا مصدر فيه من مصادر التشريع الاسلامي واتخاذ المذهب المالكي مذهبا رسميا للمغاربة.

وهكذا استنار المشرع المغربي بفتاوي المجالس العلمية آنذاك، وأقدم على إباحة تصفية الحبس بقيود وشروط سأتناولها بالشرح والتوضيح والتخريج.

نعم يمكن تصفية الحبس المعقب أو المشارك ولكن من ومتى وكيف يتم هذا الاجراء ؟

إن السلطة المكلفة بشؤون الأوقاف هي التي ييدها زمام المبادرة لتصفية الحبس المعقب والمشارك، ومن البديهي التذكير بالحالة التي يكون المحبس فيها على قيد الحياة

(15) سورة النمل — الآية 20

واعتزم هو نفسه تصفية الحبس وإنهائه، حسب رغبته بالتراجع أو التقسيم وحسب مفهوم الفصل الثاني من الظهير أن السلطة المكلفة بشؤون الأوقاف لها حق التدخل في حالة تقاعس أو إهمال الحبس.

متى يكون تدخل الدولة ؟

إذا تبين لها : (16) أن المصلحة العامة تقتضي التصفية مثل إنشاء مدرسة أو سد أو قنطر أو طرق مكان الوقف. وهنا تجب الإشارة إلى أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار ما آل إليه الوقف من إهمال وضياح وقلة مردود ولا حتى حالته المرضية حيث النفع المعتبر والجيد للموقوف عليهم، لأن المصلحة العامة فوق كل اعتبار وما المصلحة العامة إلا وقف خيري لجميع المواطنين سيستفيد منه الحبس لا محالة

أما القيد الثاني للتصفية فيتمثل في مصلحة المستفيدين إن وجدت هذه المصلحة، مع التذكير بأن القيد الأول — أي المصلحة العامة — مستقل عن القيد الثاني، ومن عدم مصلحة المستفيدين أن يبقى الوقف بدون مردود ولا نفع ومن عدم مصلحة المستفيدين أيضا أن تنتقل المعاوضة إلى غير المستفيدين. ولهذا نجد المشرع المغربي يتشدد في أمر التصفية بالمعاوضة حيث يصرح الفصل الثاني من الظهير الشريف «... أما المعاوضة في الأملاك المعقبة فلا تكون إلا بأمر من جنابنا العالي بالله...» وهذا ما صار عليه ملوك العلويين الأشراف. أما ظهير 24 شوال 1397 هـ (8 أكتوبر 1977) فيفوض النيابة للسلطة المكلفة بشؤون الأوقاف على أن يتم الجانب العملي بواسطة لجنة حدد شكلها ومسطرة عملها مرسوم الوزير الأول رقم 2.79.150 بتاريخ 20 من جمادى الأولى 1399 (18 أبريل 1979) وسأتناول شرحه فيما بعد.

(16) ظهير شريف في ضبط مراقبة الأحباس المعقبة حرر برباط الفتح في متم ربيع الأول عام 1336 الموافق لثالث عشر يناير سنة 1918.

نص مرسوم الوزير الأول

الجريدة الرسمية عدد 3468

بتاريخ 79.4.18

مرسوم رقم 2.79.150 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1399 (18 أبريل 1979)
تحدد بموجبه كيفية تشكيل اللجنة المكلفة بتصفية الأوقاف المعقبة والمشاركة ومسطرة عملها

إن الوزير الأول

بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.83 بتاريخ 24 من شوال 1397 (8 أكتوبر 1977) في شأن الأحباس المعقبة والمشاركة ولا سيما الفصلين السابع والثالث منه.

وباقترح من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1399 (11 أبريل 1979)

يرسم ما يلي :

الفصل الأول : تتألف اللجنة المنصوص عليها في الظهير المشار إليه أعلاه بالاضافة إلى القاضي المكلف بشؤون القاصرين من :

— وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أو من يمثله بصفة رئيس.

— ممثل عن وزير الداخلية.

— ممثل عن وزير العدل.

— ممثل عن وزير المالية.

— ممثل عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي.

ممثل عن وزير السكنى وإعداد التراب الوطني.

الفصل الثاني : تعقد اللجنة باستدعاء من رئيسها دورة في كل ثلاثة أشهر أو أكثر إذا حتم ذلك عدد أو أهمية القضايا المحالة إليها.

تجتمع اللجنة بمقر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو بمقر إحدى النظارات كلما ارتأى رئيسها ذلك ضروريا.

لا تنعقد اجتماعات اللجنة إلا بحضور جميع أعضائها.

الفصل الثالث : تحال ملفات التصفية إلى اللجنة من طرف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الفصل الرابع : تتولى اللجنة دراسة الملفات المحالة إليها أثناء اجتماعاتها وتحديد الطريقة الفعلية للتصفية مع مراعاة المقترحات المنصوص عليها في الفصلين الخامس والسادس من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه.

يتعين على القاضي المكلف بشؤون القاصرين تقديم جميع العروض التي من شأنها حماية مصالح المستفيدين القاصرين.

تتقيد اللجنة باقتراحات القاضي المذكور بالنسبة لما يملكه القاصرون.

الفصل الخامس : يحق للجنة أن تستمع لكل من ترى فائدة في الاستماع إليه. ويمكنها أن تأمر بإجراء بحث تكميلي قبل تحديد طريقة التصفية.

الفصل السادس : تتخذ اللجنة مقرراتها بالأغلبية، ويمكن لها أن تأمر بالقسمة وعند تعذرها تأمر بالبيع بالمزاد العلني.

تعين اللجنة ناظر الأوقاف الذي يتكلف بتنفيذ مقررات التصفية

الفصل السابع : يبلغ ناظر الأوقاف المعين مقررات اللجنة إلى جميع من يهمهم الأمر ويقوم بتنفيذها.

الفصل الثامن : يتولى كتابة اللجنة موظف من الإدارة المركزية لوزارة الأوقاف يعين من طرف الوزير.

يقوم كاتب اللجنة بتهيء الملفات التي تقرر عرضها على اللجنة، وتحرير محاضر جلساتها.

الفصل التاسع : تتكون ملفات الأحباس المعقبة والمشاركة المقرر عرضها على اللجنة من الوثائق الآتية :

— نسخة من رسم التحبیس.

— تصريح بالاسم العائلي والشخصي للمحبس إن كان على قيد الحياة وكذا صفته ومهنته وموطنه ومحل إقامته.

— لائحة بالأسماء العائلية والشخصية للمستفيدين من الحبس وكذا صفتهم، ومهنتهم ومواطنهم ومحلات إقامتهم.

— وثيقة عدلية تتضمن وصفا دقيقا للمحبس عقارا كان أو منقولا، ولما طرأ عليه من تغيير بالمعاوضة أو المناقلة والإقتناء مع وصف دقيق لذلك.

يتولى ناظر الأوقاف بمساعدة السلطات المحلية إعداد الوثائق المذكورة أعلاه.
الفصل العاشر : يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وحرر بالرباط في 20 من جمادى الأولى 1399 (18 أبريل 1979)

الوزير الأول

امضاء المعطي بوعبيد

وقعه بالعطف
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
امضاء الدكتور أحمد رمزي

مقتضيات التصفية واستحقاق الأوقاف العامة الثلث

إن مقتضيات التصفية تبدأ إذا ثبت لدى السلطة المكلفة بشؤون الأوقاف ما يبرر المصلحة العامة أو مصلحة المستفيدين من الحبس كما هو مشروط في الفصل الثالث ومقتضيات الفصل الرابع وما بعده.

نعم تستحق الأوقاف العامة نسبة الثلث من كل حبس معقب أو مشترك تقرر تصفيته حسب ما في الفصل الخامس، ولكن السؤال المطروح، هل من مبرر شرعي أو عقلي لهذا الاستحقاق الذي خوله المشرع المغربي للأوقاف العامة ؟ هل المجالس العلمية التي استشيرت أفتت بذلك فاعتمد على فتواها ؟ هذه تساؤلات لا بد من أن نجد لها أجوبة مقنعة من الكتاب والسنة والعقل إذا ما نحن سلطنا بها وإلا فسيكون خصم الثلث من قيمة الحبس بعد تصفيته ضربا من ضروب الاحتمال أرى أنه بعيد الاحتمال إن شاء الله.

وأبدأ بعون الله فأقول :

إذا تصفحنا فتاوى المجالس العلمية⁽¹⁷⁾ فإننا لا نجد فيها فتوى واحدة تقول

(17) محاضرات في الخلاف العالي (باختصار) للأستاذ السعيد بوركبة — دار الحديث الحسنية الرباط.

بالتصفية عن طريق البيع لأول وهلة ولكن بعد استقصاء جميع الحلول الممكنة لبقاء الوقف.

(1) المجلس العلمي بفاس : الحلول بالترتيب

- استصلاح الحبس عن طريق التغيير.
- توزيع رقبة الحبس على المستحقين وإنهاء حكم الشيع.
- إنهاء الحبس ببيع رقبته وتوزيع ثمنها على المستحقين.

(2) المجلس العلمي بمكناس :

- إن ألفاظ الحبس كالألفاظ الشارع.
- يحافظ على نص الحبس، إن فهم، وإلا فالأقرب إلى ما عسى أن يقصده.

(3) المجلس العلمي بمراكش :

- يصار الحبس إلى تحقيق غرض الحبس وقصده ولا ينظر إلى لفظه وشرطه ... ويجوز الاقدام على إجراء المعاوضة فيه، أو بيعه، وجعل ثمنه في مثله، أو قسمته بين الحاضرين قسمة اغتلال وانتفاع لا قسمة بت.

(4) المجلس العلمي بتارودانت :

- إن تعذر الانتفاع به — أي الحبس — لخراب، بيع وعوض بغيره على ما جرى به العمل ولكن بشروط مذكورة في كتب الفروع
- وإن كان الحبس غير عقار وتعذر الانتفاع به، بيع واستبدل بما يقع به الانتفاع، أو صرف إلى مصلحة مماثلة.

(5) المجلس العلمي بتطوان :

- يجوز للإمام — في ذلك — التفويت بالبيع والمعاوضة والاببدال بالمثل، كما يجوز له التدخل في شؤون الأكرية وغيرها، بما يصحح من تقويمها، أو يرفع من مقاديرها...
- وهذا إذا طرأ طارئ فغير من طبيعة الحبس وعطل مقاصده أو انتقص من منافعه.

(6) مجمل فتوى الامانة العامة لرابطة علماء المغرب بطنجة :

- إن الشريعة الغراء لا تسمح بإبقاء الأقباس المعطلة على ما هي عليه... وإنما تأذن باتخاذ التدابير الفعالة من معاوضة وبيع لهذه الأقباس كي تبقى منفعتها مستمرة حسب مقصد الحبس.

وبناء عليه أجاز المشرع المغربي تصفية الوقف بالشروط التي نص عليه الفصل

الثالث ولكن أين نحن من المبررات التي تسمح بأخذ الثلث من قيمة الوقف لصالح الأوقاف العامة ؟ في هذه الحالة أرجح أمرين :

الأمر الأول : يحتمل أن المشرع لجأ إلى الحيل القانونية ليضمن حقوق المحبس وبالتالي التمسك بشرع الله. من ذلك أن التصفية لا تتم إلا إذا تبين للسلطة المكلفة بالأحباس «المصلحة العامة» في التصفية وسبق شرح هذا على اعتبار أن قصد المحبس سيأخذ طريق الديمومة لأن المصالح العامة هي أيضا أحباس خيرية وعدد المنتفعين منها عامة المسلمين لا عدد محصور ومعين.

الأمر الثاني : كذلك تتم التصفية إذا تبين مصلحة المستفيدين من المحبس وبالتحيص والتفكير والتتبع يتضح لنا أن هذه الحالة نادرة الاحتمال والوجود أمثلة : (أ) إذا فرضنا أن المستفيدين غير ورثة، فهل من مصلحتهم تصفية المحبس والمشرع يقول في الفصل السادس : يقسم الثلثان بين الورثة طبقا للفريضة، وحتى إذا عزمت السلطة على القيام بالتصفية فمن المنطق أن يبادر المستفيدون إلى إصلاح المحبس ليصبح ذا مردود معتبر ويتجنبوا تفويته للغير بغير تعويض والأمر صحيح أيضا إذا كان البعض وارثا والبعض الآخر غير وارث. أو كانوا كلهم ورثة لكن الحصص في الوقف متفاوتة ومتباعدة.

(ب) إذا فرضنا أن جميع المستفيدين من الوقف ورثة ذكورا وإناثا وحصصهم في المحبس حسب الفريضة فهذا احتمال بعيد التحقق والوجود بل وحتى التطبيق ولا تحصل منه المنفعة للمحبس لأن القصد من المحبس الصدقة ومنفعة الغير وقد يكون هذا الغير في هذا الفرض غير مستحق للصدقة، وبعد توالد العقب والورثة وتكاثرهم تخلق المشاكل العائلية والخصومات ويقل النفع حتى يصل إلى النزر القليل نظرا لتعدد المستفيدين.

وإذا سلمنا جدلا أن الوقف بعد التصفية انتقل لثلاثه إلى الورثة قال فإن الثلث الذي تأخذه السلطة المكلفة بالأوقاف له ما يبرره حسب ما تبين لي والله أعلم. من ذلك أن الله تعالى يقول : ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (18) والدولة مهما بلغت من الغنى فهي دائما فقيرة لأنها تخطط المشاريع للمستقبل والتنمية علما منها بحتمية النمو الديموغرافي.

وقال تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدُمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ (19) فأين الأثر من الحبس إذا قسم على الورثة وانتهى كل شيء ؟

ومع هذا كله أرى من الأفضل شرعا والأقرب إلى رغبة المحبس أن يبقى الوقف على حاله مع إلزام المستفيدين باستصلاحه سعيا وراء ديمومته، أما إذا اقتضت المصلحة العامة التدخل فمن العدل والانصاف فيما إذا بيع أن يجعل ثمنه في مثله حفاظا على إرادة المحبس وتأدية لرسالة الحبس.

هل يرجع الحبس إلى الورثة ؟

ونصل أخيرا إلى الفصل السادس من الظهير حيث نقرأ ونفهم صراحة أن الحبس يرجع إلى الورثة ويقسم بينهم حسب الفريضة وذلك في حالة :

— تصفية الحبس بحجة المصلحة العامة

— أو تصفية الحبس بناء على مصلحة المستفيدين من الحبس نفسه.

والإشكال هنا يكمن في تغيير رغبة المحبس على واجهتين، واجهة تغيير المستفيدين من الحبس وواجهة تغيير الوقف إلى إرث وبالتالي إضافة الملك إلى المنفعة بعدما كان الأمر منحصرا في المنفعة فقط.

أما عن التصفية بحجة المصلحة العامة فقد سبق بيانه بما تبين لي من فائدة جميع الأطراف المعنية : الواقف والموقوف عليه والوقف وعامة المسلمين.

إذن فلماذا لجأ المشرع المغربي إلى هذا النوع من التصرف أي إخراج الحبس من يد المستفيدين غير الورثة وتسليم ثلثيه إلى الورثة حسب الفريضة مع عدم اعتبار الحجب ؟

قبل أن أورد بعض التوضيحات في هذا الباب لابد من الإشارة إلى أنه من المشهور في المذهب المالكي أن المرء يعامل بنقيض قصده إذا ثبت سوء نيته. مثال ذلك :

— عدم اعتبار طلاق المريض مرض الموت لأن القصد حرمان الزوجة من الارث.

— كذلك عدم السماح بزواج المريض مرض الموت لأن قصده التنقيص من أسهم

الورثة بإدخال وارث جديد.

لهذا الاعتبار نرى الظهير ينقل الحبس من المستفيدين غير الورثة المهملين لما وقف عليهم إلى ورثة الحبس والأوقاف العامة، ومعنى هذا في نظري أن الوقف رجع إلى مالكه الأصلي ممثلاً في ورثته لأن الحبس عليهم أهملوا الأمانة وضيعوها وبالتالي ضاع قصد الحبس. ونجد أبا العباس الونشريسي يقول في باب إهمال الحبس مجيباً في إحدى فتاويه «وسئل الفقيه سيدي عيسى بن علّال رحمه الله عن دار حبست على مؤذن... وأخرى محبسة على من يكنس بمسجد آخر... ثم إن الحبس عليهما المذكورين لم يزالا يستغلان الدارين المذكورتين حتى تهدمتا فاحشاً... فانظر سيدي على من هو الإصلاح؟ فأجاب: المؤذنان أولى بإصلاح الذي تهدم من الدور لأن الحق في ذلك»⁽²⁰⁾ ونجده في جهة أخرى يقول: «الحبس يصلح بمدخوله وإن تطوع به أحد فله أجره»⁽²¹⁾ «حبس لا منفعة فيه فإنه يجوز أن يباع ويشترى بثمنه فدان آخر بحبس»⁽²²⁾.

من هذه الآراء الفقهية في فتاوي علماء المغرب يبيح المشرع المغربي حجز الثلث ولا يوزع إلا الثلثين على الورثة سواء قسم الحبس إذا كان يقبل القسمة أو بيع عن طريق المزاد العلني حسب الفصل السادس من مرسوم الوزير الأول⁽²³⁾.

لكن الذي لم أجد له مبرراً حسب ما اجتهدت هو إبقاء ثلثي الحبس بيد المستفيدين غير الورثة بعد القسمة أو البيع بل ويصير هذا الحبس ملكاً تاماً بما في ذلك الأصل والمنفعة أي الملكية. وحق الملكية هو حق الاستثمار باستعمال الشيء واستغلاله والتصرف فيه على وجه دائم في حدود القانون⁽²⁴⁾ ومعنى هذا أن المشرع زاد حق التصرف للمحبس عليه بمفهوم القانون أي نقل ملكية الشيء أو جزء منه إلى الغير أو ترتيب حق عيني عليه، وهذا هو التصرف القانوني، أما التصرف المادي... فإنه يختلف باستعمال الشيء ويكون باستهلاك الشيء أو إتلافه⁽²⁵⁾.

لذا أرى أن يكون من المفيد إذا كان ولا بد من تطبيق الفصل السادس من مرسوم الوزير الأول ما يأتي وذلك سعياً وراء ديمومة الوقف :

(20) المعيار العرب والجامع المغرب — نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية 1401 — 1981 أبو العباس

بن يحيى الونشريسي الجزء 7 صفحة 89

(21) نفس المرجع صفحة 163

(22) نفس المراجع صفحة 199

(23) مرسوم رقم 2.79.150 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1399 (18 أبريل 1979)

(24) السنهوري — الجزء السابع — الفقرة 297 — الصفحة 239

(25) (ديكرو، فقرة 351 ص 356) نقلاً عن أصول القانون المدني ج 3 الحقوق العينية (الأهلية والتبعية) محيي الدين اسماعيل علم الدين — مكتبة عين شمس القاهرة.

(1) إذا تمت القسمة ولم تتعذر فالأجدر قيد جميع الأنصبة بحسب جديد يتحقق فيه لفظ المحبس الأصلي، وقد يقول قائل ربما يكون النصيب الواحد ضعيف المردود فأجيب : في هذه الحالة نلجأ إلى المهايأة الزمانية (26) بأن يحصل كل شريك على الشيء الشائع لينتفع به مدة تتناسب مع مقدار نصيبه في ملكه.

(2) أما إذا تم البيع بالمزاد العلني (مرسوم الوزير الأول) ولا أرى وجوب تطبيق ذلك إلا في ظهور المصلحة العامة، فمن المفيد للواقف والموقوف عليه أن يحول المال — قيمة الحبس — إلى مصرف مثله أي حبس جديد (والله أعلم بالصواب) على اعتبار أن المصلحة العامة تستوجب البيع والمصلحة الخاصة لا تستوجب البيع حتى عند تعذر القسمة.

وبهذا نكون قد جمعنا بين رأيين لهما من المحاسن والوزن ما يحتم علينا الأخذ بهما في ميدان الفقه الاسلامي :
— فنقلنا حيث وجب النقل
— وتعلمنا حيث وجب التعقل

أحباس مشتركة خاصة لنشر العلم

سميتها أحباسا مشتركة خاصة نظرا لطابعها المتميز على اعتبار أنها ليست أحباسا معقبة حسب مدلول الفصل الأول ولا أحباسا مشتركة كما تناوها الظهير ومع هذا فهي تشمل العقب وغير العقب — أي أشخاصا — وجهة بر وإحسان.
كيف ذلك ؟

إن الذي دفع بي إلى هذا النوع من التفكير ما استلهمته من صاحب الجلالة الحسن الثاني يوم زيارته لفرنسا في شهر دجنبر 1985 وخطابه الموجه إلى العمال المغاربة في المهجر ومنه إنشاء (صندوق التضامن) لفائدة أبناء العمال لتمكين من النفقة على تعليمهم لغتهم ودينهم الاسلام وحفاظ على وطنيتهم فنبعدهم عن الانسلاخ وبالتالي الوقاية من الذوبان في شعوب البلد المضيف.

نعم يمكن للمحبس أن يقف ما شاء، وبالأخص في ميدان التعليم، على أولاده أي عقبه وعلى أولاد جميع المغاربة بأن ينشئ حسبا ينتفعون من ريعه ومردوده حيث النفقة في ميدان التعليم، ويدخل في هذا النطاق ويستفيد منه بطبيعة الحال القائمون

(26) من قانون الالتزامات والعقود المغربي — الفصل 966 (ق.ا.ع.م)

على التعليم من معلمين وأساتذة ومؤطرين وكذا جميع التجهيزات كاللبنيات والأثاث والكتب ووسائل التعليم بصفة عامة.

إنه حبس مشترك خاص، مشترك لوجود عقب الحبس وأبناء المغاربة ومؤسسة تعليمية، وخاص لأنه لا يمكن التراجع فيه حسب الفصل الثاني من الظهير على اعتبار أنه عمل خيري ككل.

إن فضل العلم والعلماء وتعليم العلم من الأمور المقطوع بصحتها مصداقا لقوله تعالى جل جلاله : ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ (27) وقوله ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط﴾ (28) وقوله ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ (29).

أما السنة الكريمة فوضحت وبينت بما لا يدع الشك أو الريب بأن الوقف في ميدان التعليم من القربات التي لا ينقطع أجرها ولو بعد موت الحبس وأنها من أفضل الأعمال، منها قوله ﷺ : «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» (30). وأقول هنا إذا أراد الله الخير للموقوف عليه فمن المنطق والعدل وكرم الله أنه أراد الخير للمحبس حيا وميتا، وقال النبي الكريم : «من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة» (31) وقد يسلك السالك طريقا لنفسه أو لعقبه أو لعامة المسلمين ففي جميع الحالات يلتمس العلم وفي جميع الحالات له وعد من الرسول الصادق الأمين أن الله سيسهل عليه طريقا إلى الجنة.

وهكذا نرى أمير المؤمنين وسبط الرسول الكريم يفتح أمام شعبه في بلاد المهجر وحتى في الوطن الأب نوعا من التضامن سيتمثل في (صندوق التضامن) نصون به أبناءنا ونحفظ عليهم لغتهم ودينهم ووطنيتهم ونسهل عليهم وعلينا طريقا إلى الجنة إن شاء الله وبفضل الله — نعم إنه معروف قدمه الحسن الثاني لشعبه لا تسعه مكافأة سوى الدعاء لهذا الملك الصالح، اللهم أحسن ثوابه وبارك في عمره وعقبه وشعبه، مع العلم أن «صندوق التضامن» سينمو رصيده ولا شك بما يجبسه المحسنون وقد سبق أن سجل التاريخ مثل هذا العمل الخيري أيام مقاومة الاستعمار.

(27) سورة المجادلة الآية 11

(28) سورة آل عمران الآية 18

(29) سورة فاطر الآية 28

(30) صحيح البخاري — الجزء الأول صفحة 21

(31) صحيح مسلم

لجنة التصفية ومسطرة عملها

أ - لجنة التصفية : لقد حرص المشرع المغربي حرصا شديدا وهو يشترط ضرورة وجود عنصر المصلحة العامة أو مصلحة المستفيدين من الحبس قبل أن يسمح بالتصفية، لذا نراه يحمل المسؤولية للجنة متكاملة من حيث المستوى المعرفي ومستوى السلطة، فأعضاء اللجنة هم :

1 - القاضي المكلف بشؤون القاصرين : عضو بقوة القانون في لجنة التصفية كلما تعلق الأمر بمستفيد قاصر تحت ولايته حسب ما نص عليه الفصل السابع من ظهير الأحباس المعقبة والمشاركة والفصل الأول من مرسوم الوزير الأول - المرفق - ولا يتم انعقاد اجتماعات اللجنة بدون القاضي وهو ما يفهم من الفصل الثاني من مرسوم الوزير الأول أيضا. وأهم شيء على ما أعتقد هو الصلاحية المفوضة والتامة التي منحها المشرع للقاضي كلما تعلق الأمر بالقاصرين، ذلك أن اللجنة تخضع حتما وتتقيد باقتراحاته مع تحمله وحده مسؤولية النظر في مصلحة القاصرين، وهذه هي الحالة الوحيدة التي لا ينظر فيها إلى مقررات اللجنة عن طريق الأغلبية كما ينص على ذلك الفصل السادس من مرسوم الوزير الأول، بل على العكس يكون الاجماع بقوة القانون على ما يقترحه القاضي.

وهكذا تتضح فعالية القاضي من حيث تمثيله لسلطة الشرع الاسلامي ودرايته بأحكامه وحضوره الشخصي في اجتماعات لجنة التصفية وتنوير جلساتها قبل اتخاذ القرارات بالأغلبية في غير شؤون القاصرين.

2 - وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية : أو من يمثله بصفته رئيسا وتكمن أهمية وزير الأوقاف في كونه الممثل الشخصي لأمر المؤمنين في أمور تدبير الأوقاف وشؤونها من جهة ويأذن له المشرع بحكم الفصل الثالث من الظهير بأن يبادر بالتصفية طبقا للمسطرة التي حددها مرسوم الوزير الأول وأن حضوره يمكن أن يكون شخصا دون اللجوء إلى ممثل.

وفوق هذا كله إنه رئيس اللجنة فصوته يرجح الكفة في حالة تعادل الأصوات باستثناء الحالات التي تناقش فيها أمور القاصرين لأن كلمة القاضي واقتراحاته تلزم اللجنة التقيد بها.

أما بالنسبة لباقي الأعضاء فالمطلوب حضور ممثل الوزير فقط.

3 — ممثل عن وزير الداخلية : من المعلوم أن وزارة الداخلية على علم وبينة بشؤون المواطنين عامتهم وخاصتهم وباستطاعتها تسهيل مهمة لجنة التصفية بما توفره لها من معلومات قيمة تساعد على اتخاذ أنجع القرارات الشيء الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بواسطة سلطة وزارة الداخلية بوصفها سلطة تنفيذية لحكومة صاحب الجلالة نصره الله.

4 — ممثل عن وزير العدل : جانب السلطة القضائية يعتبر بمثابة وقاية من الزلل والوقوع في أغلاط لا يقرها القضاء المغربي وأرى أيضا أن وجود ممثل وزير العدل يعطي صبغة شرعية أكثر لمقررات لجنة التصفية فينظر إليها نظرة الحكم الصادر من حكام لا مجرد استشارة وإبداء رأي.

5 — ممثل وزير المالية : إن الجانب الاقتصادي مهمة العارفين بعلم الاقتصاد وبالتقديرات التي من شأنها مساعدة اللجنة وتبصيرها بالحلول المرحمة بالنسبة لمصلحة عامة المواطنين أو المستفيدين من الحبس مع تحديد القيمة الحقيقية لما يراد تصفيته وهذا يستلزم كلمة الفصل من خبير في الشؤون المالية.

6 — ممثل عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي : من الطبيعي والمعقول أن يحضر ممثل وزير الفلاحة في لجنة تصفية الحبس إذا علمنا أن أغلب ما يحبس من طرف المحسنين في بلادنا هو عبارة عن أراض فلاحية، فهل من المصلحة بيع الحبس أو تقسيمه أو إصلاحه أو من المصلحة العامة تعهده من طرف وزارة الأوقاف بتوجيه من وزارة الفلاحة ؟ هذه المجموعة من القضايا لا يحسن الفصل فيها إلا خبراء فلاحيون، وأمثلة السدود وإنشائها والسواقي وامتدادها غير خاف منفعتها على أحد بالاضافة إلى مشاكل إنشائها.

7 — ممثل وزير السكنى وإعداد التراب الوطني : قد تقتضي المصلحة تحويل قطعة فلاحية وذلك بوضع تجزئة سكنية فنجمع بين المصلحة العامة ومصلحة المستفيدين من الحبس وقد يدفعنا التصميم الإداري لمدينة ما إلى اجراء بعض التحويلات فنضطر إلى الهدم والبناء ويصيب هذا حبسا معينا أو أحباساً عدة، لذا كان من الضروري وجود ممثل وزير السكنى ضمن لجنة التصفية لنحافظ على الطابع الجمالي للسكن المغربي على الأقل... وغير ذلك.

هذه هي اللجنة التي تتحمل مسؤولية تصفية الأحباس كلما تبين لها أنه من المصلحة العامة أو من مصلحة المستفيدين اجراء عملية التصفية بالشروط المنصوص

عليها في الظهير الشريف، إنها لجنة جمعت بين أقصى ما يمكن من الخبرات والكفاءات والاختصاصات في جميع الميادين كل هذا وغيره. وأقول وغيره، لأن الغيرية لا تتضح ولا تتجلى إلا للممارس والمشارك في عملية التصفية كما تتضح أيضا للمشرع بوصفه المبدع الأول للقانون، ولا أدل على صدق ما أقول من وجوب التقيد بحضور جميع أعضاء اللجنة بدون استثناء، ومعنى هذا بصريح العبارة ألا تنعقد اللجنة إلا بحضور جميع أعضائها لأن لكل واحد منها مهمة خاصة ومحددة لا تستغني عنها اللجنة من جهة ولا يمكن أن يقوم بها إلا من عهد إليه بها. فالمهندس المعماري وليس هو المهندس الفلاحي ليس هو قاضي القاصرين وليس هو ممثل وزارة المالية فلكل فرد اختصاصه وخبراته في ميدان عمله.

إن لجنة تصفية الأحباس المعقبة والمشاركة ليست لجنة إدارية يقتضيها العمل الإداري فقط، فالاداريون كثر وليست اللجنة مجموعة من الشهود فما أكثر الشهود وليست اللجنة أيضا جماعة من المختصين الغرباء عن البيئة المغربية طبائعها وأعرافها. إنها لجنة جمعت بين الإداريين المحنكين والشهود العدول والمختصين الممارسين في الميدان، المنسجمين فيما بينهم بحكم عملهم الوظيفي اليومي. إنها مميزات قل ما تجتمع في لجنة من اللجان إنه الحذر الكامل والحيطه الشاملة لحماية الحقوق والعمل بشرع الله وقصد الشريعة السمحة. ومع هذا كله لا بد من مسطرة عمل تتوحد حولها الطريقة الناجعة لدراسة الملفات وهو ما سنفصله في الموضوع التالي :

ب - مسطرة اللجنة :

أول شيء يلفت الانتباه ويرتاح له، وقد سبقت الإشارة إليه، ضرورة حضور جميع أعضاء اللجنة، ذلك أن غياب أي عضو لا يجعل مقررات اللجنة لاغية فقط، بل يجعل انعقادها مستحيلا لأن القضايا المعروضة عليها تستوجب الرأي والقول الفصل من طرف كل عضو فيما يتعلق باختصاصاته وليس لغيره القيام به — هذه نقطة أولى.

وبما أنه سبق إن قلنا أن أعضاء اللجنة هم رجال إدارة وعلم واختصاص فقد أوكل لهم المشرع المغربي تحديد الطريقة الفعلية للتصفية أثناء اجتماعهم مع مراعاة الفصلين الخامس والسادس من الظهير الشريف. ومعنى هذا أن طريقة عمل اللجنة من حيث التصفية، ليست هي طريقة واحدة بعينها ذلك أن كل قضية تستوجب نظرا معيناً وحلا معيناً قد يختلف أو يتشابه مع حلول سابقة أو لاحقة.

وإذا كان المشرع أوجب حضور جميع أعضاء اللجنة ليتم انعقادها وتطبع بطابع المشروعية فإنه لم يشترط سوى أغلبية الأصوات لاتخاذ القرارات حسب الفصل السادس من مرسوم الوزير الأول. على أن هناك استثناء واحدا فقط يتمثل في دراسة ملفات القاصرين حسب ما يفهم من الفصل الرابع من المرسوم إذ أن اللجنة تتقيد باقتراحات القاضي المكلف بما يملكه القاصرون، وطبيعي وقانوني وجوب تقديم جميع العروض التي من شأنها حماية مصالح المستفيدين. على أن الملاحظ هنا وفي هذه الحالة الأخذ بعين الاعتبار مصالح المحبس عليهم قبل المصلحة العامة لأن الموقوف عليهم من الصنف القاصر الذي لا يقدر على تحمل الأعباء ويحرص على أمواله وصلاية عوده القاضي الولي.

ومن الفصل الخامس من المرسوم الوزاري يتضح لنا أن البحث في أمر التصفية وضرورتها يتم قبل انعقاد اللجنة حتى إذا اجتمعت هذه الأخيرة فإنها، تنظر فيما تجمع لديها من معلومات لتبث في ملف القضية ويمكنها أيضا أن تأمر بإجراء بحث تكميلي قبل تحديد طريقة التصفية، ومعنى هذا أنه سبق بحث أولي أساسي ولم تقتنع اللجنة بنتائجه إذ عمل اللجنة يبدأ قبل انعقاد لجنة التصفية، كيف ذلك ؟

حسب الفصل الثالث من مرسوم الوزير الأول : «تحال ملفات التصفية إلى اللجنة من طرف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية». وإعداد ملف التصفية ليس بالأمر الهين خصوصا إذا علمنا عدد الوثائق التي يشتمل عليها وأهميتها والتحري الشديد في سلامتها وصحتها، ومنها :

— نسخة من رسم التحبیس : وهي أهم وثيقة في الملف لأنها تعبر عن قصد المحبس وهي بالتالي شريعة المتعاقدين واحترام مضمونها واجب على كل حال وما احترامها إلا ضمان استمرارية ودوام الأجر والثواب للمحبس حتى بعد موته.

— تصريح بالأسم العائلي والشخصي للمحبس إن كان على قيد الحياة وكذا صفته ومهنته وموطنه ومحل إقامته، فلماذا هذا التحري ؟ لأن الفصل الثاني من ظهير الأحباس المعقبة والمشاركة يبيح للمحبس التراجع فيما حبسه في غير الحصة المخصصة لجهة البر والاحسان، لذا إذا كان المحبس على قيد الحياة فإنه يسهل عمل اللجنة إما بالتراجع وإما بتفويضها أمر التصفية وتركية عملها إذا كان الأمر يحتاج إلى تركية.

— لائحة المستفيدين من الحبس بكل دقة ووضوح، الاسم والصفة والمهنة والموطن

والاقامة. وكل هذا لتمييز الوراثة من غيره، لنقف على المحتاج من غيره، لنعرف الحي من الميت والمهمل للمحبس من القائم عليه...

— وصف دقيق للمحبس عقارا كان أو منقولاً وما طرأ عليه... إنها وثيقة عدلية تمكن اللجنة من معرفة حقيقة ما هي بصدد تصفيته إهمالاً أو صيانة، اتلافاً أو نمواً وزيادة...

إذا كان إعداد ملف التصفية يعد من صميم عمل اللجنة رغم أن الذي يتولى ذلك ناظر الأوقاف بوصفه ممثل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حيث يوجد الحبس موضوع التصفية فالسلطات المحلية أيضاً تدمه بكامل المساعدة لانجاز هذا العمل الشاق والمهم. ومن يقول السلطات المحلية فإنه يقصد ممثل وزير الداخلية، وبما أن الملف يتضمن «وثيقة عدلية» فمعنى هذا مشاركة وزارة العدل قبل انعقاد أول جلسة رسمية.

حتى إذا وصلت اللجنة إلى كلمة الفصل جاز لها أن تأمر بالقسمة إذا أمكن ذلك أو بالبيع عن طريق البيع بالمزاد العلني. أما التنفيذ فيتولى أمره ناظر الأوقاف بما في ذلك تبليغ مقررات اللجنة لجميع من يهمهم الأمر. هذه بصفة عامة مسطرة عمل لجنة تصفية الأحباس المعقبة والمشاركة بعدها تنتقل إلى النتائج والاقتراحات.

الاستنتاجات :

أولاً : اهتمام أمير المؤمنين بالأحباس سعياً وراء تنميتها وذلك :

— بالاعفاء من الضرائب كلما تعلق الأمر بحبس بر وإحسان.
— فتح المجال أمام الخواص الميسرين للقيام بأنشطة والعمل في ميادين كانت مقصورة على الدولة فقط «في المنشآت الاجتماعية أو الثقافية أو مدارس أو أحباس لاغائة الملهوف وإرضاء الضمير».

— وجوب الاهتمام بجانب الاعلام حتى يبلغ الأمر لجميع أفراد الأمة، لأننا أصحاب حق ولا نحتاج إلى دعاية بل إلى إعلام لنبلغ الأمانة.

ثانياً : العقب في مفهوم الظهير

وسع المشرع المغربي في دلالة العقب فلم يحصرها في نسل الحبس بل جعلها تمتد إلى شخص آخر وأبنائه على اعتبار أن رحمة الاسلام والاحسان في الاسلام جاءا للانسانية جمعاء بل ولخلقوات الله كلها حتى إن الرسول الكريم يقول : «ليس بمؤمن من بات شعبان وجاره جائع» وقال جاره ولم يخصص نوع الجار.

ثالثا : امكانية إنشاء الحبس المشترك

أي مشترك بين العقب وجهة بر وإحسان، وهذه حسنة من حسنات المشرع المغربي، ميزتها الأولى : تتلخص في كون الحبس باستطاعته إشراك عقبه وجهة بر وإحسان في حبس واحد ضمانا لحسن تصرف العقب في الحبس بعد أن أوجد له الشريك المحاسب، وميزتها الثانية : إذا خاب قصد الحبس في عقبه فإنه لا يجيب قطعا في وجهة البر والاحسان وهي بايد أمينة.

رابعا : التراجع في الحبس

يمكن للمحبس التراجع في الحبس لكن لا يسمح له بالتراجع في الحصة المخصصة لجهة البر والاحسان. وبهذا تحترم حرية الأشخاص ونخرج من الخلاف حول الأحباس المؤقتة والمؤبدة ونشجع الناس على إقامة أوقاف موقوتة.

خامسا : تصفية الحبس

حسن الظن بالمشرع إذ ترك كلمة الفصل للقاضي المكلف بالقاصرين كلما تعلق الأمر بمستفيد قاصر.

تسامح المشرع قبل إنهاء الحبس حتى في الحالات التي طابعها المصلحة العامة وذلك بعرض الأمر على لجنة خاصة بالاضافة إلى اللجان العامة التي تحول الأملاك الخاصة إلى أملاك عامة.

سادسا : لجنة التصفية

أعتقد أن لجنة التصفية لا تقوم دائما بتصفية ما يقدم لها.

أولا : لأنها تنقيد باقتراحات القاضي المكلف بالقاصرين.

ثانيا : في غير قضايا القاصرين تتخذ اللجنة مقرراتها بالأغلبية.

أما الأعضاء فهم جماعة من الموظفين الإداريين المحنكين ومنهم العدول المختصين الممارسين وعلى علم بالبيئة المغربية طبائعها وأعرافها.

سابعا : مسطرة عمل اللجنة

أما عن المسطرة فهي تتطلب عملا فرديا لكل عضو في لجنة التصفية قبل انعقادها لأن القضايا تتطلب فحصا دقيقا ورأيا واضحا مبررا من كل ممثل، فإن تمت اقتناع الجميع فنعم الاجماع وإلا فأغلبية الأصوات هي الفاصل والحكم والله يثيب على قدر الاجتهاد والقصد.

الاقتراحات

أولا : جانب الاعلام

وأقصد بالاعلام الشرح والتوضيح لمفهوم الوقف في الاسلام وما يتضمنه هذا العمل الخير من تكافل اجتماعي بين أفراد الأمة فيساند غنيهم ضعيفهم، فتكون حملة اعلامية على أوسع نطاق في الاذاعة والتلفزة، في الخطب المنبرية ودروس الارشاد والتوجيه، في الجرائد والمجلات، ندوات ومحاضرات على صعيد المجالس الحضرية والقروية والجامعات والمؤسسات التعليمية.

ثانيا : تمثيل وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية

وأقصد تمثيل الوزارة على صعيد الأقاليم، أرى أن مهمة الناظر مهمة شاقة وجسيمة وإدارة الأحباس في سنة 1986 م ليست هي إدارة 1900 لذا أرى من مصلحة تنمية الأحباس أن يتكفل بها قيما أحدهما يتكفل بشؤون الأوقاف فقط والآخر بالشؤون الاسلامية وأعني بهذا الجانب النظري والتوثيقي والجانب العملي الميداني وقد يكون أحدهما ناظرا والآخر كاتباً إقليمياً.

ثالثا : بنك الأوقاف

اقترح إنشاء بنك نسميه «بنك الأوقاف» يكون من مهامه تسلم الأموال من المحسنين قصد استثمارها وإنفاق الأرباح الناتجة منها على جهات البر والاحسان على أن ترد رؤوس الأموال إلى أصحابها وبدون فوائد طبعاً، وبعد المدة الزمنية المتفق عليها بين «بنك الأوقاف» والمحسن ولمزيد من الايضاح أقول، إن كثيراً من إخواننا العرب المسلمين الأغنياء في الشرق يودعون أموالاً ضخمة في أبناءك أوروبا ولا يأخذون عنها فوائد على اعتبار أن الفوائد ربا وهكذا يتمتع بها الكافر الأجنبي ويحرم منها المسلم المحتاج. فلماذا لا تفتح المجال أمام أغنياء المسلمين ونعطيهم من الضمانات على أموالهم ما فيه الكفاية والاقتناع.

رابعا : صندوق التضامن

إن كثيراً من أبناء الوطن الحبيب يعيشون في بلاد المهجر بعيدين عن لغتهم ووطنهم وتراثهم ودينهم الاسلام، وسيعودون يوماً ما، بعد أن شكلهم البلد المضيف وأفرغهم في قوالب الحضارة المزيفة. وقبل هذا أليس من الواجب القيام بتوعية عمالنا

في الخارج فيبادروا بإنشاء «صندوق التضامن» الذي أعلن عنه صاحب الجلالة الحسن الثاني ليؤازروا حكومتهم بإنشاء المدارس والتكفل بنفقات المعلمين والأساتذة والمؤطرين مع العلم أن الكل يدخل في دائرة الاحسان والحبس من أجل العلم.

وخلاصة القول يجب التفكير فيما ينهض الأعباس من واقعها الحالي إلى أوقاف متطورة تسير مفاهيم العصر والحاجيات الضرورية والأكيدة لحياة الفرد والجماعة في إطار شرع الله وتعاليم الاسلام. وبهذا يلمس المسلم فعالية الأعباس لأنها مسته من قريب فيقبل عليها دون تردد.